التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين

د.محمد عبد المجيد عبد الباقي

كلية التربية/ ابن رشد / قسم الجغرافية

المستخلص

يتمتع الوطن العربي بإمكانات مادية وبشرية هائلة إضافة إلى موقع إستراتيجي تؤهله لأن يلعب دوراً ريادياً في النظام الدولي المعاصر، وفي الوقت الذي تمتلك فيه دولاً عربية عدة مخزوناً هائلاً من النفط يشكل ما نسبته (٤٥%) من المخزون العالمي لهذه الثروة، وتصل قيمة الاستثمارات العربية الخارجية إلى (١٤٠٠) مليار دولار أمريكي، يعاني عدد من الدول العربية التخلف العلمي والثقافي والاجتماعي وتثقل الديون كاهل عدد آخر من الدول العربية، إذ يقدر إجمالي الدين العربي في عام ٢٠٠٦ بحوالي (٨٠٠) مليار دولار أمريكي، وفي هذا البحث سنستعرض التحديات التي يواجهها الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين وهي كثيرة وجسيمة وذلك في إطار جيوبولوتيكي يتوخى دراسة عناصر الضعف والقوة في بناء الدول العربية، لذا عكفت الدراسة على مناقشة وتشخيص الظواهر الجيوسياسية وصولاً إلى تحديد الحلول الناجعة التي تكفل للوطن العربي مستقبلاً زاهراً بين أمم الأرض عبر إثارة النقاش وشحذ العقول واقتراح الحلول وفق فهم معمق لمشكلاته السياسية ومساراته الاقتصادية وتداعياته الاجتماعية وذلك عبر دراسة التحدي الحضاري الذي يواجهه العرب وأزمة الهوية العربية في عالم متغير ومتجدد وبحث قضايا التنمية والتخلف في الوطن العربي ثم تداعيات النظام الدولي الجديد على الواقع الجيوسياسي العربي.

المقدمة:

يتمتع الوطن العربي بإمكانات مادية وبشرية هائلة، إضافة إلى موقع إستراتيجي تؤهله لأن يلعب دوراً ريادياً في النظام الدولي المعاصر (أنظر الخارطة رقم ١)، وفي الوقت الذي تمتلك فيه دول عربية عدة مخزوناً هائلاً من النفط يشكل ما نسبته نحو ٤٥ بالمائة من المخزون العالمي لهذه الثروة الناضبة، وتصل قيمة الاستثمارات العربية الخارجية إلى نحو (١٤٠٠) مليار دولار يعاني عدد من الدول العربية من التخلف العلمي والثقافي والاجتماعي، إذ يقدر عدد الأطفال العرب الذين لا يحصلون على مقاعد دراسية بنحو (٧٠) مليون طفل من أصل ٣٣٥ مليون نسمة، وتثقل الديون كاهل عدد آخر من الدول العربية، إذ يقدر إجمالي الدين العام العربي في عام ٢٠٠٦ بحوالي (٨٠٠) مليار دولار أمريكي.

إن التحديات التي يواجهها الوطن العربي خلال القرن الحادي والعشرين كثيرة وجسيمة، ويمكن تقسيمها إلى قسمين أساسيين: مباشرة وغير مباشرة، وكلاهما يأخذان أشكالاً متعددة.

وفي هذا البحث سنستعرض تلك التحديات في إطار جيوبولوتيكي يتوخى دراسة عناصر الضعف والقوة في بناء الدول العربية. ومن ناحية أخرى لا تدعي هذه الدراسة أنها توصلت إلى

حلول ناجعة لمعالجة هذه التحديات، لأن مثل هذه المهمة تحتاج إلى فريق عمل متكامل من حيث توافر الإمكانات المادية والبشرية وتنوع التخصصات، لذا اقتصرت الدراسة على مناقشة وتشخيص الظواهر في إطار جيوسياسي يهدف إثارة النقاش وشحذ العقول واقتراح الحلول.

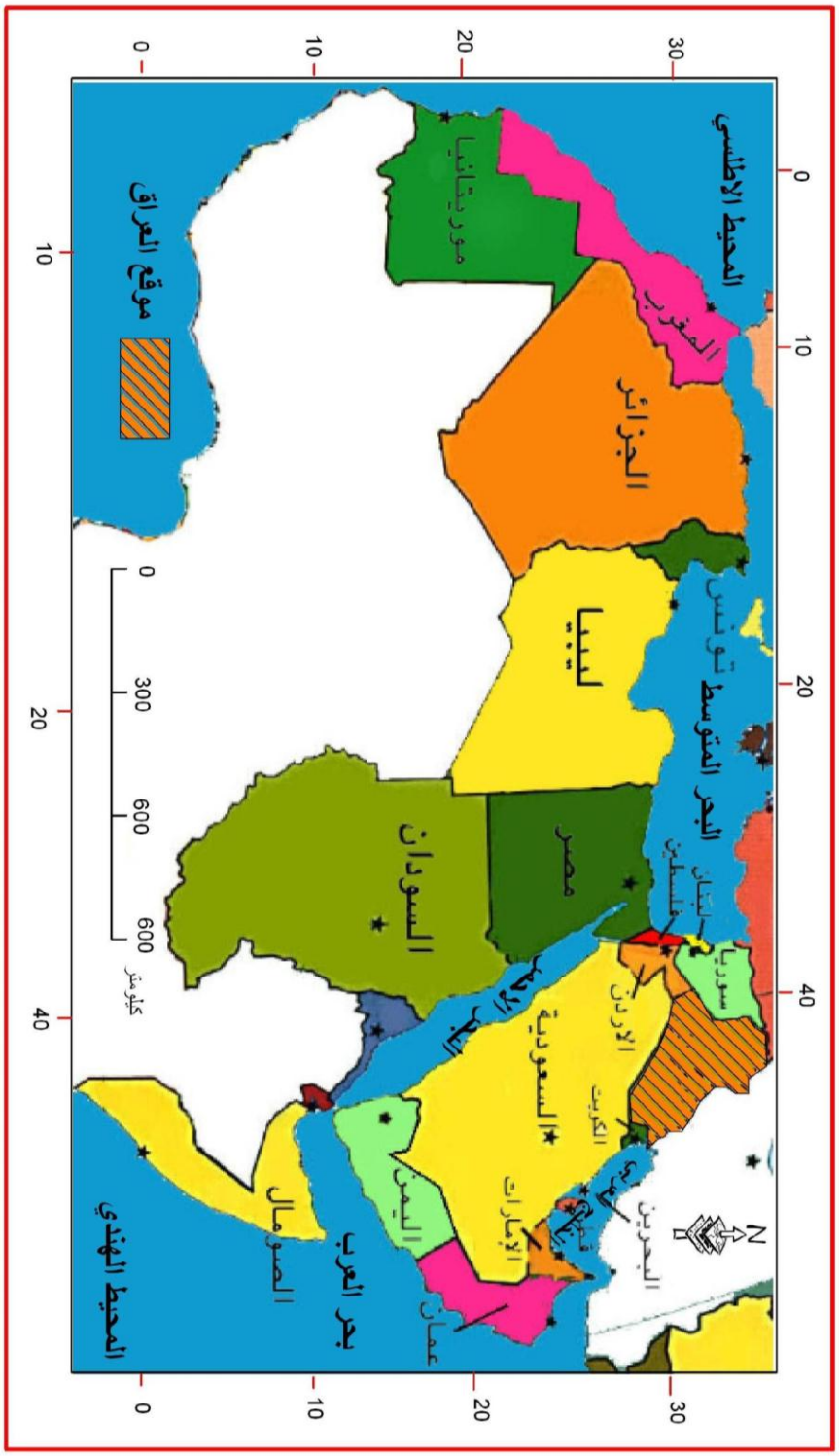

خريطة (1) موقع الوطن العربي من خطوط الطول ودوائر العرض

فرضية البحث:

وتقوم هذه الدراسة على فرضية مؤداها على الرغم من مساهمة العرب في التحولات الدولية التي شهدها النظام الدولي الجديد فقد كانت تداعيات تلك التحولات على الوطن العربي وخيمه، ولم يجن العرب من رياح التغيير التي اجتاحت العالم سوى زوبعاتها، لذا بات لزاماً عليهم التعامل مع الواقع الجيوسياسي الجديد وفق فهم معمق لمشكلاته السياسية ومساراته الاقتصادية وتداعياته الاجتماعية تفضي جميعاً إلى بلورة حالة التأقلم مع معطياته وصولاً إلى الحفاظ على إطار جيوسياسي محدد للوطن العربي بين أمم الأرض.

منهج الدراسة:

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي بهدف تأصيل مبدأ الحياد في البحث العلمي للتوصل إلى نتائج أكثر علمية وموضوعية من ناحية، والمساهمة الإيجابية في الارتقاء بالبحث العلمي في الوطن العربي من ناحية أخرى، كما اعتمدت الدراسة على مصادر علمية أولية وثانوية.

وإذا كان لابد من الإشارة إلى الصعوبات التي واجهت الباحث فهي ليست فريدة من نوعها، بل مماثلة لما يواجه الباحث العربي على وجه العموم، متمثلة في نقص المعلومة وعدم حياديتها في غالبية الأدبيات الأجنبية، إضافة إلى هيمنة ثقافة المستعمر الغربي من ناحية والانقسامات الفكرية العربية وغياب ثقافة التسامح التي قادت إلى مزيد من الانقسام المجتمعي والاقتتال في حين آخر.

وتنقسم الدراسة إلى خمسة مباحث هي على النحو التالي:

١- المبحث الأول: التحدي الحضاري.

٢- المبحث الثاني: أزمة الهوية.

٣- المبحث الثالث: قضايا التنمية والتخلف.

المبحث الأول

التحدي الحضاري

عمل المفكرون والباحثون في مجال العلوم الاجتماعية على فهم ظاهرة التحولات السياسية التي شهدها العالم، إذ سعى (كالفن توفلر) إلى الربط بين العولمة والثورة التكنولوجية في حين تحدث آخرون كـ: (جون جالبرت) و(ماك لوهان) عن مجتمع الوفرة والقرية الكونية،

وذهب (فرانسيس فوكوياما) إلى أبعد من ذلك، عندما أشار إلى نهاية التاريخ وسيادة النموذج الغربي في الاقتصاد والسياسة، واستشرف (صموئيل هنتكتون) في كتابه ((صدام الحضارات))، صداماً محتملاً بين الحضارتين الشرقية والغربية[٢]، ويرى فوكوياما أن الصدام سيكون بين العالم الإسلامي (أنظر الخارطة رقم ٢) بتحالفه مع الحضارة الكونفوشيوسية من ناحية والمسيحية الغربية واليهودية من ناحية ثانية[٣]، كما تحدث الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) عن (الحرب الصليبية)، وعلى الرغم مما أثير حول رؤية (صموئيل هانتغتون) وتصريح الرئيس بوش من ردود أفعال مختلفة ومتباينة، فأن العقيدة الإسلامية قد أكدت ديمومة الاختلاف بين الإسلام والعقائد الأخرى في قوله تعالى ﴿ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم﴾[١]، وفي موضع آخر قال المولى عز وعلا: ﴿لتجدن أشد الناس عداوة للذين أمنوا اليهود والذين أشركوا﴾[١]، وخاطب المسلمين في قوله تعالى: ﴿ومن يتولهم منكم فأنه منهم﴾[١]، المراد من الإشارة إلى هذه الآيات هو التأكيد أن الصراع، كما أشار إليه (هانتغتون)، قائم بين الجانبين حتى لو لم يأخذ شكل الصدام العسكري، بيد أن الصراع ليس مقصوراً على الإسلام مع العقائد الآخرى، بل أن العلاقات الدولية، كما يرى (هانز مورجنتاو) أستاذ العلاقات الدولية، في جوهرها تقوم على الصراع بين أطراف مختلفة يسعى كل منها إلى تحقيق مصالحه على حساب الآخر حتى لو أخذت الطابع أو الشكل التعاوني، وفي حالة استيعاب حتمية الصراع، فأن المرء يسهل عليه فهم الكثير مما يدور حولنا في هذا العالم الذي أصبح مع بداية القرن العشرين، بحكم ثورة الاتصال وثورة المعلومات (قرية صغيرة) وذلك حسب الرؤية الستراتيجية الأمريكية في تحويل العالم إلى قرية صغيرة يسيطر عليها القطب الواحد (الولايات المتحدة) وفقاً لمعايير العولمة[٣]، ولا يستطيع أي طرف أن يعيش بمعزل عما يدور حوله في العالم.

خريطة (٢) العالم الاسلامي في نهاية القرن العشرين

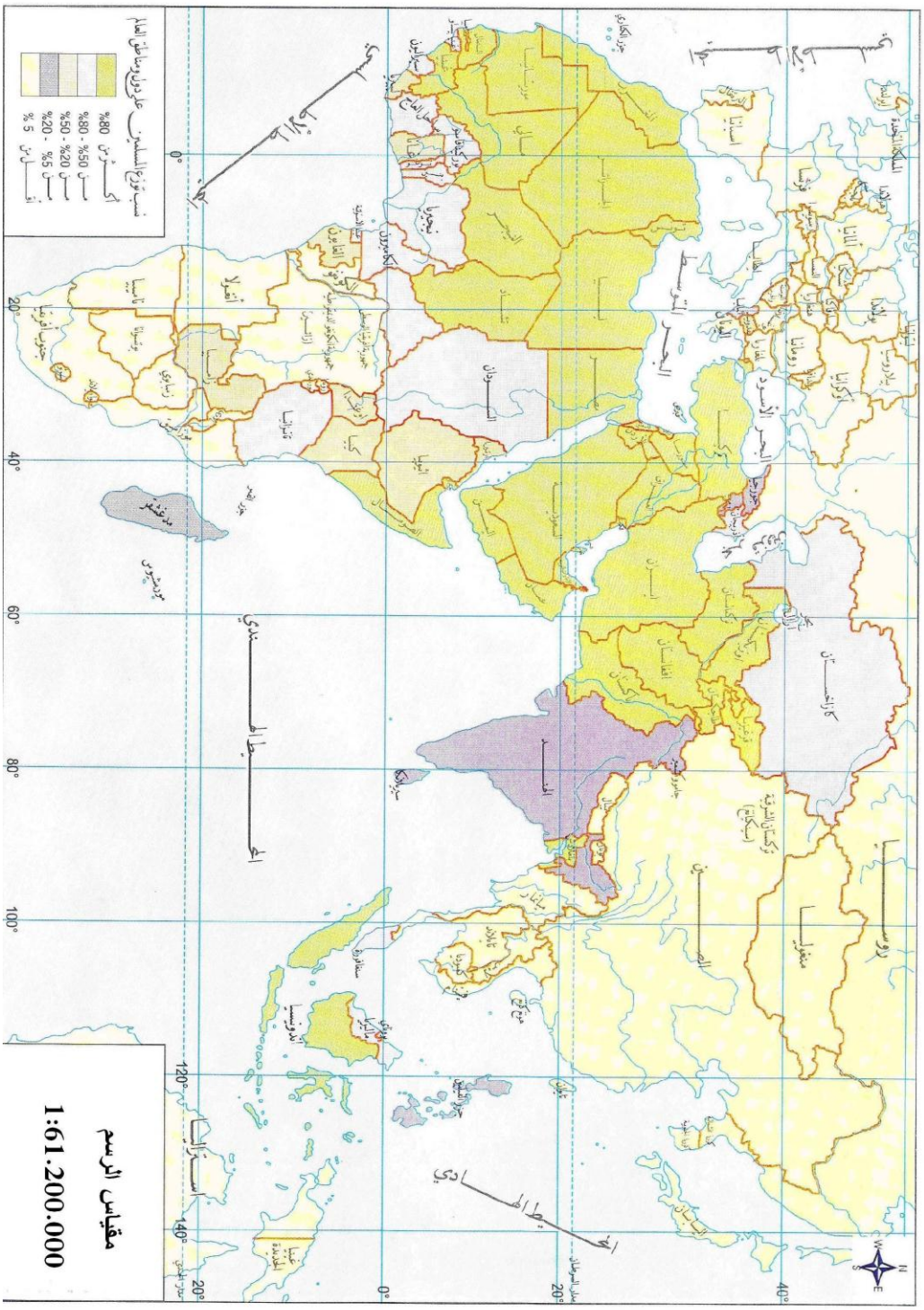

ونظراً إلى حالة عدم التكافؤ السائدة بين الجانبين، فأن درجة تأثير الجانب الأضعف، وهم المسلمون والعرب خلال هذه الحقبة الزمنية من تاريخ البشرية أضعف من تأثير الغرب المسيحي، وعليه فأنه نتيجة للاتصال غير المتكافئ نلاحظ أن الأشكال المختلفة التي يأخذها الصراع بين الإسلام والغرب ترجح كفة الغرب بشكل واضح، وأن درجة التأثير نالت كثيراً من المعتقدات الدينية وأفرزت انقسامات فكرية شلت حركة النهضة الإسلامية بل كادت تقضي عليها، وعلى سبيل المثال لا الحصر يمكن الإشارة هنا إلى الوسائل المختلفة التي تبنتها الدول الغربية في صراعها ضد الإسلام حتى لا تصبح الأمتان العربية والإسلامية قادرتين على مواجهة الحضارة الغربية وذلك عبر:

١- نشر الدعوات والتنظيمات السياسية التي تسعى إلى تحقيق أهداف القوى الغربية عبر ظاهرة (الإسلام السياسي)، فقد شجعت الدول الغربية ولا تزال الطوائف والمذاهب الدينية والسياسية والتيارات الفكرية المتناقضة، كما يتضح في الحالة السياسية التي تعيشها دول عربية عدة مثل العراق ولبنان والسودان والجزائر وغيرها حيث حرص الغرب على تكريس الطائفية في إطار سيره الحثيث ومخططه الرامي إلى إنهاء الدولة القومية في الوطن العربي عبر تنفيذ مخطط التجزئة والتفتيت العرقي والطائفي وخلق (سايكس بيكو) جديدة يجري تنفيذها بإمعان.

٢- إثارة القوميات والشعوبيات المختلفة، ويتضح ذلك في خطاب وجهه وزير المستعمرات البريطاني (أورمبسي غور) إلى رئيس الوزراء (تشمبرلن) يقول فيه: ((أن سياستنا تهدف دائماً وأبداً إلى منع نمو الوحدة الإسلامية والتضامن الإسلامي، وينبغي أن تكون كذلك، ففي السودان ونيجيريا كما هو الحال في مصر ودول إسلامية أخرى شجعنا وبصواب نمو القوميات المحلية التي تعد أقل خطراً من الوحدة الإسلامية))، ومن خلال استعراض التطورات الجيوسياسية في وطننا العربي اليوم نلاحظ بجلاء استمرار هذه السياسة. إذ يتضح ذلك في دعم الغرب للأقليات الكردية في العراق، والأمازيغ في الجزائر والموارنة في لبنان والانفصاليين في جنوب السودان وكردفان[٣] والذي أدى فعلاً إلى انفصال جنوب السودان عن جسد الوطن العربي في السودان،أنظر الخارطة رقم (٣)(خارطة دولة جنوب السودان) هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لجأ الغرب إلى التركيز على سيادة مفهوم الدولة القطرية والنظم الإقليمية الفرعية على حساب مفهوم الدولة القومية أو الأمة، وعلى حساب النظام الإقليمي العربي من ناحية ثانية أنظر الشكل رقم (١).

خريطة (3) تقسيم السودان

٣- عملت الدول الأوربية على إدخال (العلمنة) إلى الوطن العربي بهدف إيجاد أجيال مسلمة تؤمن بعقائد وأيديولوجيات غربية، وتكمن أهمية ذلك في ما أشار إليه (هانز مورجنتاو) عندما وصف القوة السياسية للدولة بأنها ((قدرة الدولة في السيطرة على عقول الآخرين وأفعالهم))، في حين قسم (كار) القوة السياسية للدولة إلى ثلاثة أصناف: أحدها ((التحكم في أفكار وآراء الآخرين))[٤]، وتجدر الإشارة هنا إلى أن المعهد الذي أنشأه نابليون في مصر أعتبر أول مؤسسة علمية غربية في الوطن العربي في العصور الحديثة، ويقول ألبرت حوراني في هذا الصدد إنه مع حملة نابليون على مصر في عام ١٧٩٧ دخلت العالم العربي أفكار جديدة كانت بداية الإجراءات التثقيفية المكثفة بين الشرق والغرب والتي أمكن في أثنائها امتصاص الشرق للثقافة الأوربية))[٥].

ويرى طه حسين بأن ((التعليم عندنا قد أقمنا صرحه ووضعنا مناهجه وبرامجه منذ القرن التاسع عشر على النحو الأوربي الخالص، ما في ذلك شك ولا نزاع، نحن نكون أبناءنا في مدارسنا الأولية والثانوية والعالية تكويناً أوربياً لا تشوبه شائبة[٦].

ويضيف الدكتور إكرام العمري بأنه عندما وضعت المناهج في الجامعات العصرية في العالم الإسلامي لم يكن هناك بديل إسلامي لعلوم الاجتماع والاقتصاد والسياسة والجغرافيا وغيرها، ودرس الطلبة منذ نشأة هذه الجامعات الفكر الغربي ونقلت إليهم نظريات العلماء الغربيين في هذه الحقول الخطيرة والهامة على أنها مسلمات علمية))[٧].

الشكل رقم (١)
مشروع تجزئة وتفتيت الوطن العربي

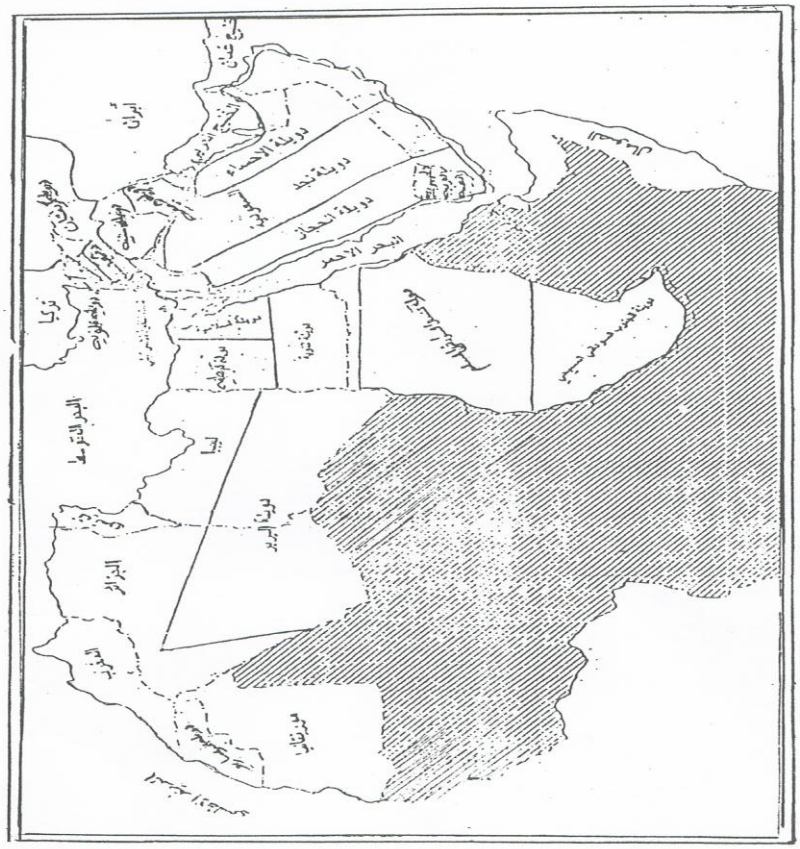

المصدر: جريدة الوطن – الكويت، بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٨ ، (توضيح مخطط التفتيت "الإسرائيلي" للوطن العربي إلى دويلات) .

٤- استحدث الغرب في الماضي سلاحي التنصير والاستشراق الذي نادى به نفس الإسباني ريمون رول بعد فشل الحروب الصليبية، كما أشار إلى ذلك أدمين زلس في كتابه (ملخص تاريخ التنصير وأكده أرنست ياركر[٨]، فقد نادى ريمون رول بضرورة إيجاد كرسي للدراسات الشرقية الإسلامية في الجامعات الأوروبية أو ما يعرف (بالاستشراق)، بهدف تشويه الإسلام وتقديم

الدراسات للمفكرين الغربيين بما يخدم المصالح الغربية ويحقق أهدافهم من ناحية ويعمد إلى تشويه الفكر الشرقي بهدف التأثير في طلبة العلم من المسلمين الذين يتلقون علومهم في أوربا، وخلق شعور دائم بالنقص لدى المسلمين من ناحية أخرى، وعليه فقد وجدت فئات مختلفة وغير متجانسة من المثقفين العرب والمسلمين يحملون أفكاراً متعددة وأحياناً متضادة، بين ليبرالية غربية وماركسية علمية، كما ظهرت فئة عرفت بالبراغماتية، أو الواقعية، نذرت نفسها للدفاع عن أهداف ومصالح وسياسات الولايات المتحدة في المنطقة العربية والترويج للأطروحات التي ينادي لها اليمين الأمريكي المحافظ يطلق عليها محمد السيد سليم تسمية (الاندماجيين العرب) وفي سعي الولايات المتحدة إلى إحكام سيطرتها على الوطن العربي تحت مظلة حملتها (لمكافحة الإرهاب)، عمدت الأخيرة إلى دعوة وتشجيع حكومات الدول العربية الحليفة لها إلى مراجعة، بل وإحداث تغييرات جوهرية في مناهجها التعليمية، كما قامت بإنشاء وسائل إعلامية تبث من المنطقة العربية بهدف التأثير في الرأي العام العربي، بل ومسخ الهوية العربية والإسلامية تحت ذريعة شعارات (الديمقراطية) و(الحريات) و(حقوق الإنسان).

٥- احتكار الموارد الطبيعية لدول الوطن العربي من خلال الشركات الأجنبية العاملة في مجالات البحث عن الموارد الطبيعية واستخراجها وتصديرها أو تسويقها خارجياً، إضافة إلى ذلك عملت الدول الاستعمارية الأوربية على ربط اقتصاديات الوطن العربي باقتصاديات الدول الغربية وفتح أسواق الوطن العربي للمنتجات الغربية، وشجعت الدول الأوربية استثمارات الدول العربية في دولها، وعملت على جذب رؤوس الأموال التي أصبحت رهينة لأي قرار سياسي يمكن أن يصدر عن الحكومات الأوربية أو الأمريكية يدعو إلى تجميد هذه الأرصدة، كما صدر في الولايات المتحدة ضد إيران عام ١٩٧٩ وليبيا عام ١٩٨٦ وباناما في عام ١٩٨٨ والعراق عام ١٩٩٠، وللتدليل على ذلك يمكن الإشارة لما يحدث اليوم في العراق من تكالب الشركات الأمريكية على نفط العراق ومقدراته الاقتصادية بهدف الحصول على امتيازات تخولهم احتكار الثروة النفطية والهيمنة الاقتصادية على العراق لعقود زمنية قادمة.

٦- عملت الدول الأوربية على تشجيع الأقليات في بعض أقطار العالم العربي على استلام السلطة، ما جعلها تبحث عن حليف في النظام الدولي بهدف تأمين بقائها في السلطة، ويمكن الإشارة هنا إلى عدد من هذه النماذج، بدءاً من العراق وقضية الأكراد، (أنظر الخارطة رقم (٤) حول تقسيم العراق)، مروراً بالسودان وقضيتي الجنوب والغرب (دارفور)، ومصر، وقضية دعم الغرب لبعض الاتجاهات القبطية، وانتهاء بالمغرب العربي وقضية ما يعرف بالأمازيغ.

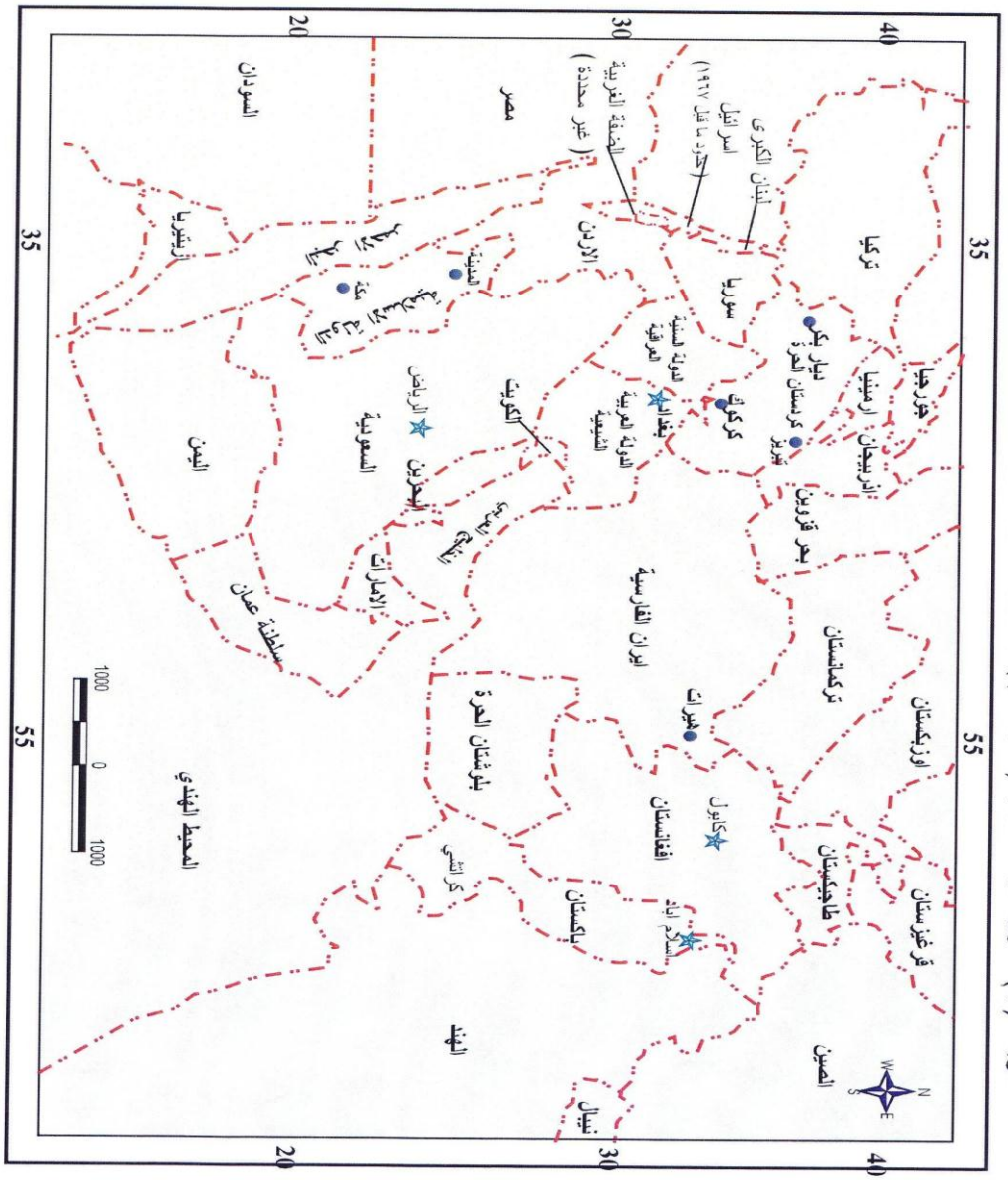

خريطة (4) الشرق الأوسط الجديد (حدود الدم) من وجهة النظر الأمريكية حسب تصورات كوندليزا رايس ٢٠٠٦

المصدر : حسام الدين جاد الرب ، الجغرافية السياسية ، ط ١ ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٧٧.

٧- استثمرت الدول الغربية تفوقها في مجال تقنية المعلومات وثورة الاتصالات من خلال وسائل الإعلام الحديثة وتقدمها العلمي للسيطرة على العالم، وما يهم الدراسة هو العالم العربي، إذ عملت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية- في إطار سعي الأخيرة إلى تحسين صورتها في العالم رداً على التساؤل المطروح على الساحة الأمريكية: (لماذا يكره العالم أمريكا)؟[٩] على مسخ الثقافة الوطنية، حيث لم يقتصر الأمر على إقامة فروع للجامعات الغربية في الوطن العربي (كالجامعة الأمريكية) فحسب، بل تسلل بريق الثقافة الغربية إلى داخل

الجامعات الوطنية فأدخلت مناهج التدريس الغربيه، وجلبت الكوادر التدريسية الأجنبية، واحتلت اللغة الإنكليزية مكان اللغة العربية بحجة أنها لغة العلم والعمل، الأمر الذي أدى إلى إهمال تدريس اللغة العربية أو فرض تعلم الإنكليزية على النشئ، وعوضاً عن معالجة الأسباب الموضوعية لضعف المستوى العلمي المنعكس على خريجي الجامعات العربية الحكومية والخاصة. لجأت غالبية هذه الجامعات إلى استشعار العجز في اللغة العربية وعملت على توظيف جل طاقاتها لتحقيق الاستخدام الأمثل للغة الإنكليزية في التدريس والبحث العلمي، ولم يقتصر الانقلاب على اللغة على مؤسسات التعليم العالي فحسب، ولكنه طال المراحل التأسيسية في التعليم العام أيضاً، ولجأ عدد من الدول العربية إلى التخلي عن المناهج الوطنية أو تعديلها لمواكبة ثقافة العولمة وكأن سر تخلف هذه الأمة يكمن في لغتها علماً بأنها اللغة التي سادت العالم في عصر النهضة العربية، والجدير بالذكر في هذا المقام أن اليابان وألمانيا وفرنسا وكوريا الجنوبية وماليزيا والصين وغيرها لم تتخلى عن لغاتها كشرط أولي لتحقيق ما أنجزته من تقدم علمي وتقني وإداري.

المبحث الثاني

تحدي أزمة الهوية في الوطن العربي

شهد العالم العربي منذ النصف الثاني من القرن العشرين نهضة علمية وثقافية كبيرة تمثلت في نجاح عدد من الدول العربية في القضاء على الأمية وفي ما شهدته الثقافة العربية من انتشار واسع وما احتلته من مكانة عالمية.

بيد أن الصورة العامة ولاعتبارات وعوامل متعددة ليست مشرقة كما يحلو للبعض تصويرها، أظهرت أن أولى نتائج ذلك الالتقاء غير المتكافئ كانت بروز انقسامات وتيارات فكرية متعددة ساهمت في تأزيم الإنسان العربي الذي أصبح يعيش حالة ضياع هوية لعدم قدرته على إيجاد الإجابة المناسبة لتساؤل مشروع يلقي بظلاله على المرء، وهو: من أنا؟، ومن نحن؟.. فقد أضحى الإنسان العربي الذي يعد في إطار الفكر الجيوبولوتيكي ركيزة أساسية وعنصراً هاماً من عناصر بناء قوة الدولة، يعيش ضحية الانقسامات الفكرية التي سادت الوطن العربي منذ انهيار الدولة العثمانية[١٠]، وقد كان ذلك نتاجاً طبيعياً لما ترتب على التقاء الحضارتين الإسلامية والغربية، وما ترتب عليه من بروز فئتين مختلفتين في الفكر كرد فعل لذلك.. فئة رافضة لكل ما في الحضارة الغربية وتدعو إلى العودة إلى الإسلام بصفائه ونقائه والأخذ بكل ما في التاريخ الإسلامي وعدم الانفتاح على الحضارة الغربية، وتعرف بـ(السلفية)، وفئة أخرى تدعو إلى النظر في التقدم الذي وصلت إليه الدول الغربية ومحاولة معرفة الأسباب التي أدت إلى ذلك

والاستفادة منها إذا أريد لهذه لأمة العربية أن تتقدم وتتبوأ مكانها بين الأمم كقوة دولية فاعلة على المسرح السياسي والجيوبولوتيكي الدولي، حيث استنتجت الأمة العربية أن أوربا والولايات المتحدة لم تتقدم إلا حين تخلت عن الدين وتبنت نظاماً علمانياً يقوم على أساس فصل الدين عن الدولة من أجل النهوض وبناء دولة قوية تمتلك مقومات البقاء والاستقرار، وأنه ليس أمام العرب من خيار سوى أتباع النموذج الأوربي، إذا كانوا يريدون التقدم، وتعرف هذه الفئة بـ(الانغماسيين)، وهي الفئة التي يقول عنها الدكتور هشام شرابي أنها تحولت من فئة (متأثرة) إلى فئة (متقمصة) لكل ما في الحضارة الغربية بغثه وسمينه[١١].

وكرد فعل لهذه الانقسامات التي شهدتها الأمة العربية والإسلامية برزت فئة ثالثة تدعو إلى الأخذ بإيجابيات ما في الحضارتين الإسلامية والغربية وعدم التخلي عن التراث الإسلامي باعتباره جذراً رئيسياً وهاماً من جذور قوة الدولة العربية الإسلامية منذ قيامها، ومحاولة الانتقاء عند الأخذ من الحضارة الغربية، ويتضح من أفكارها أنها فئة وسيطة، وأسماها أحمد صدقي الدجاني (مبدعة)، كما وصفها بـ(البناء والفعل)، لأنها تختلف عن الموقفين الأول والثاني، ففي حين يلتقي الموقف الأول والثاني في كونهما رد فعل على الحضارة الغربية[١٢]، فأن الموقف الثالث يحمل في كنفه فعلاً بذاته ومساراً هاماً من مسارات بناء الدولة العربية ذات الطابع الذي يجمع بين الأصالة والمعاصرة شأنه شأن اليابان والصين وروسيا وألمانيا وفرنسا، وأنه في الوقت الذي يعتمد فيه الموقفان الأول والثاني النقل والتقليد، فأن الموقف الثالث يعتمد الإبداع الذي يحمل روح العصر، ويرى الدجاني أنه لا يجوز إطلاق تسمية المواقف الثلاث على أنها ديني أو ليبرالي أو تقدمي، نظراً لوجود أرضية مشتركة على مستوى الفكر الجيوبولوتيكي بين المفاهيم الثلاثة[١٣].

إضافة إلى ذلك، فأن المواقف المتعددة إزاء هذه الإشكالية ليست بالضرورة جزءاً أو مظهراً من مظاهر الصراع الإيديولوجي بالمعنى الكلاسيكي للكلمة، أي صراع بين إيديولوجيات يعكس مصالح طبقية متناحرة، عمال أو فلاحين مقابل ملاك وأصحاب رؤوس الأموال، لكن تطرح على أنها مشكلة الاختيار بين النموذج الغربي في السياسة والاقتصاد والثقافة، وبين التراث بوصفه قادراً على أن يقدم نموذجاً بديلاً وأصيلاً يغطي كافة ميادين الحياة المعاصرة، وأكثر ملاءمة للمجتمعات العربية المسلمة، ويرى آخرون بأن مسألة الأصالة والتعريب لا تنتمي إلى ميدان الاختيارات الآيديولوجية ولا إلى ميدان القرار السياسي في بناء قوة الدولة، بل تنتمي إلى ميدان الإشكالية النظرية.

ويرى الدكتور محمد عابد الجابري بأنه لا يعتقد بأن العرب يملكون أو حتى كانوا يملكون حرية الاختيار بين الأخذ بالنموذج الغربي أو التخلي عنه، لأن هذا النموذج قد فرض نفسه على العرب منذ التوسع الاستعماري الأوربي بوسائله المختلفة حيث تمثلت هذه الوسائل في التبادل التجاري غير المتكافئ، إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية بذريعة الدفاع عن حقوق الأقليات غير المسلمة أو حماية مصالح معينة، إلى الحكم المباشر، إلى الهيمنة الاقتصادية، والسيطرة الثقافية والآيديولوجية، وهو ما أفقد الدول العربية عنصر الاستقلالية الذي يشكل الركيزة الأساسية لقيام أي دولة في العالم(١٤).

وتقوم فلسفة الإصلاح الديمقراطي والثقافي في الدول العربية والإسلامية على مرتكزات رئيسية أبرزها إقامة مجتمع المعرفة والحرية بهدف إكساب المشروع الأمريكي قبولاً شعبياً يضمن له النجاح وغرس النموذج الغربي في بلدان الوطن العربي وصولاً إلى ربطة بالبنية الرأسمالية الأوربية وبما يضمن في المحصلة إفراغ الوطن العربي من محتواه الحضاري وشل فاعليته الجيوسياسية ومن ثم ضمان تحقيق المصالح الاستعمارية الأمريكية والأوربية في المنطقة وكذلك ضمان أمن ومستقبل الكيان الصهيوني الذي زرعه الغرب الاستعماري وتداً في قلب الوطن العربي على طريق تحقيق أهدافه الاستعمارية المستقبلية في المنطقة(١٥). إن التفاعل بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية قد تم في الوقت الذي كانت فيه الحضارة الغربية تملك القدرة الحضارية أكثر من نظيرتها الإسلامية، وعليه فأنه على الرغم من أن التأثير الذي حدث كان متبادلاً، فأن نسبة تأثير العرب بالغرب فاقت نسبته تأثير العرب في الغرب، ما أدى إلى انتقال العقائد والأفكار بسرعة أكبر في قطاع مهم من المجتمع العربي، خاصة بعد احتلال القوى الأوربية لمعظم مناطق العالم العربي والإسلامي، كما اختلفت الآراء حول مفهوم الأمة فبينما يدعو البعض إلى التمسك بمفهوم الأمة العربية أو القومية العربية برز تيار آخر يؤكد أن مفهوم الأمة يقوم على أساس عضوي وليس ثقافياً، وبذلك حصر هذا التيار مفهوم الأمة في الزاوية القطرية الضيقة التي شكلت معول الهدم الكبير لكيان الأمة العربية الموحد أصلاً عبر قنوات وركائز بناء الشخصية القومية لأية أمة وفي مقدمتها اللغة والتاريخ المشترك والدم والدين والعادات والتقاليد الاجتماعية (الموروث الاجتماعي والمنظومة القيمية الموحدة للأمة).

وعليه يمكن القول أن الوطن العربي، منذ عام ١٨٤٨، شهد ظهور تيارات أو حركات سياسية متعددة وأحياناً متناقضة، ولم يكمن الوطن العربي بمعزل عن التطورات السياسية التي شهدها العالم منذ أوائل تسعينات القرن الماضي، إذ برزت ثقافة غربية جديدة من نوع آخر تعرف (بثقافة العولمة) أو (الأمركة) كما يسميها البعض، لتقضي على ما تبقى من الهوية

العربية الإسلامية تحت مظلة الإصلاح السياسي والديمقراطية وحقوق الإنسان، ولتضيف عبئاً ثقافياً آخر على كاهل الإنسان العربي الذي تتنازعه قضايا الحداثة والتخلف، ولتضيف انقساماً جديداً آخر إلى سلسلة الانقسامات الفكرية والسياسية، وليصبح الإنسان العربي أكثر تهميشاً لتنتهي بالمحصلة اللبنة الأساسية في بناء قوة الدولة العربية المستقبلية والموحدة ألا وهي الإنسان.

المبحث الثالث

تحدي التنمية والتخلف

أتفق علماء الاقتصاد على أن (التنمية المستدامة هي تلك التي يكون محورها وهدفها الإنسان، وبقراءة سريعة لمؤشرات التنمية في الوطن العربي نرى أن ترتيب الدول العربية حسب دليل التنمية البشرية يقع ما بين المرتبة الـ(٤٠) وتحتلها قطر، وهي الأوفر حظاً والـ(١٥) وتحتلها اليمن، مع بقاء العراق والصومال –ولأوضاعهما الخاصه– خارج الترتيب[١٦].

وعليه يمكن للباحث الجزم أن الحالة العربية ووفقاً لأدق المعايير الجيوبولوتيكية لا تختلف كثيراً عن مثيلاتها من دول العالم النامي، إذ أن مظاهر وأشكال التخلف عديدة يمكن الإشارة إليها في النقاط التالية[١٧]:

١– يصعب على المرء الفصل القطعي بين المظاهر المختلفة للتخلف، خصوصاً بين التخلف السياسي والتخلف الاقتصادي والتخلف الاجتماعي وما يرتبط بها من تخلف حضاري أو فكري تنعكس بمجملها وبشكل مباشر على حجم قوة أو ضعف الدولة في الميزان الجيوبولدتيكي لمعايير قوة الدول. فالتخلف يمثل ظاهرة كلية من العسير عزل بعض أبعاده أو فصل بعض مكوناته، ومن ثم يصبح من الضروري أيضاً في تصور علاجه البحث عن الأسلوب الأنجع للعلاج الشامل.

٢– التخلف ظاهرة بنيانية ترتبط بعلاقات وقوى الإنتاج السائدة في المجتمع، وبعلاقات القوة والسلطة المترتبة عليها، ومن هنا تبرز صعوبة علاج التخلف، لأن ذلك يرتبط بإعادة النظر في البنيان الاجتماعي والطبقي وتوزيع الموارد داخل الدولة بما ينعكس أما سلباً أو إيجاباً على قوتها الدولية.

٣– يصعب الوصول إلى معيار واحد للتخلف، فهناك معالم وأبعاد للتخلف ولكن لا يوجد مقياس له، كما أن هناك مستويات للتخلف والتنمية يمكن أن توزع على أساسها الدول لوضعها في مكانها المناسب على صعيد قوة الدولة، ومن هنا برزت مصطلحات كالدول المتقدمة والدول النامية أو الآخذة النمو والتي كانت توسم في الماضي بأنها متخلفة ونظراً لأهمية دراسة

المظاهر المختلفة للتخلف توطئة للبحث في كيفية تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي والاجتماعي ومن ثم تكامل بناء قوة الدولة، فأننا سوف نتناول أبعاد التخلف الآتية في العالم العربي:

أولاً: التخلف الاقتصادي:

تتعد مظاهر التخلف الاقتصادي في الدول العربية كما تتعد المعايير الاقتصادية التي يصار إليها في دراسة الحالة، ويمكن بالنظر إلى الإحصاءات تحديد تلك المظاهر والمعايير في ما يلي:

١- تعتمد المجتمعات العربية على الإنتاج الأولي (الاستخراج) أو الزراعة كمصادر رئيسية للدخل القومي، ويظهر ذلك في نسبة مساهمتها في إجمالي الناتج القومي (Gross National Product) (GNP) أو المحلي (GDP) (Gross Domestic Prodact) وفي توزيع القوى العاملة بين مختلف الأنشطة الاقتصادية فبينما تقل نسبة العاملين في الصناعة إلى إجمالي العاملين، تزيد نسبة العاملين بدرجة ملحوظة في الزراعة، وعلى الرغم من تركز العمالة في الدول العربية في قطاع الزراعة، فأن مساهمة هذا القطاع في الدخل القومي لهذه الدول لا تزيد على (٣) بالمائة في العربية السعودية و(٢٠) بالمائة في مصر و(٤) بالمائة في ليبيا، وربما يعود السبب في ذلك إلى تخلف أساليب الإنتاج أو أنها موسمية ترتبط بهطول الأمطار أو تدني الإنتاجية لظروف الطقس أو طريقة التسميد[١٨]، ومن ناحية ثانية فقد حافظت الصناعات الاستخراجية على أهميتها النسبية، إذ ارتفعت مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي (GDP) بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ من (٢٢,٩) بالمائة إلى (٣٨,٨) بالمائة[١٩].

٢- يشكل ارتفاع معدلات البطالة في الوطن العربي تحدياً اقتصادياً آخر، إذ تشير بعض المصادر إلى (٣) ملايين عربي يدخلون سوق العمل، وأن عدد العاطلين عن العمل في الوطن العربي يصل إلى (١٤) مليون إنسان، أي ما نسبته (١٥) بالمائة في إجمالي قوة العمل العربية[٢٠]، وهذا العدد وصل في عام ٢٠١٠ إلى نحو (٢٥) مليوناً، بزيادة سنوية تقدر بنحو (٥) بالمائة.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار وبعد دراسة الهرم السكاني لمجمل الدول العربية نجد أن المجتمع العربي مجتمع شاب، حيث شكلت نسبة من هم دون (١٥) عاماً في عام ٢٠٠٣ نحو (٣١,٦) بالمائة من أصل (٣٣٥) مليون نسمة، ومن المتوقع أن تصل إلى (٢٨) بالمائة من أصل (٣٨٦) مليون عربي في عام (٢٠١٥)[٢١] ، ومع التحسن الذي شهدته الخدمات الصحية في عدد من الدول العربية وانخفاض نسبة الوفيات بين المواليد، فأن التحدي سيصبح أكبر.

٣- تعاني الدول العربية من معدلات عالية من التضخم (ارتفاع الأسعار)، ‘إذ وصل معدل التضخم في العراق في عام ٢٠٠٧ إلى (٣٧) بالمائة، وبلغ نحو (١١,٤) بالمائة في اليمن، في حين توقع تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي أن تصل نسبة التضخم في دول الخليج العربي المصدرة للنفط إلى (٩) بالمائة. نتيجة لزيادة الطلب بمعدل أعلى من قدرة المجتمع على إنتاج ما يكفي من السلع والخدمات للوفاء بهذا الطلب، وأرجع تقرير صادر عن وزارة الاقتصاد والتخطيط الإماراتية ذلك إلى ارتفاع أسعار الوقود والعقار[٢٢].

٤- سجل النمو الاقتصادي في معظم الدول العربية في عام ٢٠٠٧، ونتيجة للارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط الخام وارتفاع مساهمات القاطعات الاقتصادية الأخرى، تحسناً ملحوظاً، إذ بلغ في الإمارات العربية نحو (٨,٥) بالمائة، وبلغ في معظم البلدان العربية نحو (٦) بالمائة وكان نصيب دول المغرب العربي نحو (٥) بالمائة، وتتوقع بعض المصادر أن يحافظ النمو الاقتصادي على منحاه التصاعدي في عام ٢٠٠٨ ليصبح ما بين (٦) بالمائة و(٧) المائة.

٥- اختلاف نصيب الفرد السنوي من الدخل القومي، إذ يعيش نحو (٣٠) مليون عربي تحت خط الفقر في حين لا يتجاوز الدخل اليومي لـ(٦٠) مليون إنسان عربي دولاراً أمريكياً واحداً. ويمكن تقسيم الدول العربية على صعيد الدخل السنوي إلى ثلاث مجموعات وعلى النحو التالي:

المجموعة الأولى: الدول التي يصل دخل الفرد فيها ما بين ١٣٠٠- ٥٠٠٠ دولار وتضم اليمن وموريتانيا وفلسطين والمغرب ومصر وسوريا ولبنان.

المجموعة الثانية: الدول التي يصل فيها دخل الفرد السنوي ما بين ٥٠٠٠- ٩٩٠٠ دولار، وتضم تونس وليبيا والجزائر والأردن والبحرين.

المجموعة الثالثة: الدول ذات الدخل المرتفع والتي يزيد متوسط دخل الفرد السنوي فيها على (١٠٠٠٠) دولاً سنوياً وتضم دول مجلس التعاون الخليجي.

٦- تكشف الأرقام والإحصاءات الصادرة عن عدد من الجهات المالية الإقليمية كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي والمؤسسات البحثية أن إجمالي الدين العام للدول العربية مجتمعة في عام ٢٠٠٦ وصل إلى (٨٠٠) مليار دولار، شكل حجم الدين العام الخارجي نحو ٤٤ بالمائة منه، بواقع (٣٥٠) مليار دولار، فيما تتراوح نسبة نمو الدين العام الخارجي ما بين (٨) بالمائة إلى (١٠) بالمائة، ووصلت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في سوريا، مثلاً إلى (١٧,٥) المائة.

أن المعضلات الاقتصادية التي تواجه الوطن العربي لا تعني بأي حال من الأحوال أن الدول العربية لا تحتوي على الموارد اللازمة للتحول من التخلف إلى التنمية، بيد أن الأمر

يتطلب مزيداً من التدبر والرشاد في توظيف القدرات الاقتصادية والبشرية والفنية في استغلال الموارد المتاحة، والبحث عن موارد جديدة، والعمل على فصل الخلافات السياسية عن التعاون الاقتصادي، وتفعيل دور المؤسسات التنموية القومية، وإعادة النظر في سياسات الإنفاق العام. إذ تشير التقارير العسكرية السنوية الصادرة عن عدد من المراكز البحثية المعنية برصد التطورات في المجال العسكري إلى تنامي الإنفاق العسكري في الدول العربية على حساب الإنفاق العام على المجالات التنموية الأخرى، وتقدر بعض المصادر أن مجموع ما أنفقته دول الخليج العربية على التسلح خلال الفترة ما بين ٢٠٠٠- ٢٠٠٣ يقدر بنحو (١٤٨) مليار دولار[٢٣].

وجاءت كل من مصر والسعودية ومصر والإمارات في عام ٢٠٠٦ ضمن قائمة أكبر (١٠) دول مستوردة للسلاح في العالم[٢٤]، واحتلت السعودية في عام ٢٠٠٧ المرتبة الأولى إقليمياً في الإنفاق العسكري[٢٥].

وقد جاءت المحصلة النهائية بعد مرور عقود زمنية على الاستقلال لتؤكد إخفاق الدول العربية الجيوسياسي في تحقيق أهدافها القومية في التنمية والأمن.

ثانياً: التخلف الاجتماعي:

يرتبط التخلف الاجتماعي بعجز الدولة عن تحسين ظروف المعيشة للفرد (Life Quality) التي تتمثل في مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها، كالتعليم والصحة، ومدى ما تحققه من تحسن في العلاقة بين الرجل والمرأة، ومدى تحسن المكانة الاجتماعية للمرأة، ويزداد الأمر تعقيداً عند معرفة أن الإنفاق العسكري يستأثر بالحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، إن التحيز للإنفاق العسكري بصورة مبالغ فيها لا يمكن تبريره بحجة الحفاظ على الأمن القومي في هذه البلدان للاختلال القائم أصلاً في ميزان القوى بين الدول العربية في مجملها والدول والقوى الإقليمية والكبرى المهددة لأمنها القومي، وأن المغالاة في الإنفاق العسكري من شأنها أن تقلل من الموارد اللازمة للخدمات الأخرى والضرورية، كالصحة والتعليم، كما أنها تؤدي إلى زيادة قوة ونفوذ العسكريين كجماعة ضغط داخلية بصورة تدفعهم إلى التدخل في سياسة الدولة، ومن ثم تحويل النظام السياسي إلى نظام عسكري، مع ما يعنيه ذلك من الأولوية لوسائل الإكراه السياسي على الأساليب الدستورية والشرعية مع ما يعنيه ذلك من هدر للزمن الحضاري المطلوب لتحقيق قفزات نوعية على مستوى التقدم في شتى الأصعدة والمجالات للحاق بركب الأمم التي حققت الاستخدام الأمثل للزمن عبر صيغة (التسارع) وتحويل التخلف إلى حضارة أن هذه التحولات في شأنها خلق تهديد حقيقي للأمن القومي، نظراً لما تعانيه من تضييق فرص الانفراج السياسي الداخلي والتنمية الداخلية في الوقت الذي تنمو فيه الطبقة

المتوسطة بمعدلات سريعة والتي من شأنها أن تقود إلى عدم استقرار سياسي كنتيجة طبيعية لعدم توافر الاستقرار الاقتصادي، وبذلك تكون الدول العربية عاجزة عن حل المعضلة، أو أحد الإشكاليات الرئيسية التي تواجه أي نظام سياسي قائم، والمتمثلة في تحقيق الأمن والتنمية، وفي سياق دراستنا للتحديات الاجتماعية التي تواجه الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين، فقد خصص الباحث هذا الجزء من الدراسة لقضية التنمية الاجتماعية من خلال استعراض النقاط التالية:

١- مدى التزام الحكومات العربية بسياسات الرفاهية: بالنظر إلى البيانات، نجد أن معظم أقطار الوطن العربي تغالي في تخصيص الإنفاق الحكومي على الدفاع على حساب التزاماتها نحو رفع مستوى الخدمات الصحية والتعليم، ويصل الإنفاق على الدفاع لدى بعض هذه الدول إلى أكثر من ثلث إنفاقها العام مثل الإمارات وعمان وسورية بنسب (٤٥,٣) بالمائة و(٤٣) بالمائة و(٣٧,٢) بالمائة على التوالي، كما أن الإنفاق العسكري في كل الدول العربية يزيد على إنفاقها على الصحة الذي تراوح في عام ٢٠٠٢ بين (١) بالمائة في اليمن والسودان و(٣,٣) بالمائة في السعودية والبحرين ولبنان وجيبوتي.

٢- العمر المتوقع عند الميلاد: يستخدم هذا المؤشر على نطاق واسع للدلالة على مدى تكامل وانطباق مفهوم دولة الرفاهية، ويستخدمه البعض كبديل لمقياس الدخل الفردي في توزيع الدول بين فئات مختلفة، ومتوسط العمر المتوقع عند الميلاد هو تقدير ينتج عن مستوى الرعاية الصحية ووفيات الأطفال، وتعكس تلك التقديرات الفروق الكبيره بين الدول المتقدمة والدول النامية[٢٦]، فبينما يصل متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) إلى (٧٢) عاماً وفي أوربا إلى (٧١) عاماً، لا يزيد في أمريكا اللاتينية عن (٦٢) عاماً وفي أسيا على (٥٨) عاماً، وأفريقيا على (٤٦) عاماً، ولم يزد هذا المتوسط في أي دولة عربية على (٧٤) عاماً (الكويت، قطر، الإمارات: (٧٤، ٧٢، ٧٠) عاماً على التوالي، ويرتبط بذلك ازدياد عدد وفيات الأطفال في الوطن العربي عنه في الدول المتقدمة ويمكن الإشارة هنا إلى أن معدل وفيات الأطفال الرضع في عام ٢٠٠٣ كان بواقع (٤٨) لكل (١٠٠٠) مولود، وبلغ عدد الوفيات لمن هم دون سن الخامسة (٦١) لكل (١٠٠٠) مقارنة بـ(٩) و(١٠) أطفال على التوالي في الدول ذات التنمية المرتفعة[٢٧]، ويعزى كل ما سبق في جزء كبير منه- إلى عدم تقديم الرعاية الصحية الكافية للسكان، ويمكن أن نستدل على ذلك من انخفاض عدد الأطباء في دول العالم الثالث، ومن ثم في الدول العربية إذ تشير التقديرات إلى أن متوسط عدد السكان لكل طبيب في الدول المتقدمة يصل إلى حوالي (٥٣٠)، ويصل هذا العدد في السويد إلى (٤١٠)

وفي فرنسا إلى (٤٦٠) وفي الولايات المتحدة إلى (٥٠٠)، وفي بريطانيا إلى (٦٨٠) ويصل في الدول العربية إلى (٦٤٠) في لبنان، و٦٢٠ في ليبيا و(٧٦٠) في مصر ...الخ، أن انخفاض متوسط العمر المتوقع عند الميلاد يؤثر في مقياس الرفاهه المسمى نوعية الحياة المادية (physical Quality of life) والذي أصبح يستخدم للتمييز بين الدول حسب ما تقدمه لمواطنيها من خدمات صحية وتعليمية وغيرها من خدمات الرفاهه.

٣- يشكل الإنفاق على التعليم معياراً آخر تقاس فيه نجاحات الدول في مجال التنمية البشرية، وبمقارنة سريعة بين الإنفاق على التعليم والإنفاق العسكري يمكن ملاحظة أن الإنفاق العسكري يزيد في معظم البلدان العربية على الإنفاق على التعليم الذي لم يشكل أكثر من (٦,٥) بالمائة في المغرب كحد أعلى عربياً و(٦,٤) بالمائة في تونس، و(٥,٨) بالمائة في عمان، و(٤,٨) بالمائة في الكويت من الناتج المحلي الإجمالي[٢٨].

وعلى الرغم من الزيادة الواضحة في إعداد الملتحقين بالتعليم الابتدائي من (٣٤) مليون تلميذ عام ١٩٩٣ إلى (٤٢) مليوناً عام ٢٠٠٠، ويمكن أن يصلوا إلى (٥٧) مليون تلميذ عام ٢٠٢٥، فأن نسبة المسجلين فعلياً في المدارس الابتدائية لا تزال أدنى من (٧٥) بالمائة، الأمر الذي يعنى أن (٢٥) بالمائة من الأطفال العرب لا تتوافر لهم فرص التعليم[٢٩]، كما يوجد (٩) ملايين طفل خارج المدارس الابتدائية، و(١٥) مليوناً خارج المدارس الثانوية[٣٠].

ويعزى ذلك بالإضافة إلى عوامل أخرى، إلى تدني الإنفاق على التعليم بالنسبة إلى النفقات المركزية للحكومات، فبينما يصل متوسط النفقات على التعليم بالنسبة إلى كل مواطن في العالم النامي (وفيه تقع الدول العربيه) إلى (١٤) دولاراً، يصل هذا المتوسط في الولايات المتحدة وأوربا إلى (٣٨٩) دولاراً و(١٦٦) دولاراً على التوالي[٣١].

٤- غلبة مظاهر عدم الاستقرار السياسي، المتمثل في تعدد الانقلابات العسكرية أو حالات العنف التي بدأت تشهدها الدول العربية نتيجة لعدم توافر العدد الكافي من المؤسسات السياسية القادرة على استيعاب كافة القادمين الجدد إلى الحياة السياسية كالأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى، خصوصاً الذين يسعون لأن يكون لهم دور مؤثر في الحياة الدستورية.

٥- زيادة الدور الذي تلعبه أدوات الضبط الاجتماعي، أو القمع السياسي، كالمؤسسة العسكرية وأجهزة الضبط والبوليس والاستخبارات، على حساب المؤسسات المدنية، من فنية وبيروقراطية، وأصبح الإصلاحيون ودعاة حقوق الإنسان في معظم الأقطار العربية هدفاً ثابتاً للإجراءات القمعية، فهم يتعرضون للملاحقة القانونية والاعتقالات، والأبعاد، عن العمل، والإحالة الى التقاعد المبكر، بل والقتل أحياناً[٥٤].

٦- ونتيجة لما سبق، وارتباطاً به، يمكن للمراقب والمتتبع للتطورات السياسية في العالم العربي أن يخلص إلى أن الانطلاق إلى آفاق التقدم يتطلب أولاً علاج مظاهر التخلف السياسي قبل غيرها، إذ لا يمكن علاج مظاهر التخلف المختلفة إلا إذا اتخذت خطوات جادة في سبيل الإصلاح السياسي أولاً وقبل كل شيء لأن الواقع السياسي يمثل العمود الفقري للمجتمع، وخلاصة القول: لم تترك رياح التغيير التي اجتاحت العالم منذ بداية التسعينات من القرن الماضي أي أثر إيجابي يذكر في الوطن العربي، فعوضاً عن الديمقراطية والانفتاح السياسي، وتعزيز حقوق الإنسان استغلت الحكومات العربية الحملة الأمريكية على ما يعرف بـ((الإرهاب)) للتخلص من معارضيها تحت مظلة الشرعية.

الاستنتاجات

مر معنا في ما سبق عرض لأهم التحديات التي تواجه العرب في القرن الواحد والعشرين بما يؤكد حقائق عدة يمكن إيجازها في ما يلي:

١- صحة الفرضية التي قام عليها البحث من خلال تشخيص ومناقشة وتحليل الواقع العربي الراهن في ضوء ما شهده النظام الدولي من تحولات جذرية ساهم العرب بشكل مباشر وغير مباشر في تشكيلها دون أن يكون لهم حضور فاعل في نتائجها.

٢- أن رياح التغيير التي شهدها العالم منذ بداية التسعينات من القرن الماضي لم يكن للوطن العربي نصيب فيها، لأن الكلفة المباشرة التي ترتبت عليها كانت عالية جداً تمثلت في زيادة القبضة الحديدة للنظم السياسية القائمة، وكرست تبعية الوطن العربي للولايات المتحدة، وأخلت بميزان القوة في المنطقة، وزادت من حدة الانقسامات العربية، وأضعفت النظام الإقليمي العربي، وأدخلت المنطقة العربية في حقبة الاستعمار المباشر من جديد، كما يتضح في الاحتلال الأمريكي للعراق والدور الأمريكي في عملية السلام في الشرق الأوسط.

٣- يشكل الواقع السياسي العربي التحدي الأكبر أمام دعاة الإصلاح والتغيير، إذ أن الواقع العربي المأزوم نتيجة طبيعية للواقع المتخلف للنظم السياسية العربية، الذي يتضح في تخلف مؤسساتها وممارساتها السياسية وتخلف دساتيرها وأطرها القانونية، وفي غياب معيار الكفاءة والشفافية، فقد أدخلت الأمة العربية بأيدي أنظمتها في نفق مظلم لا يمكن الخروج منه دون حدوث تغير جذري على صعيد شكل وطبيعة النظم العربية.

٤- يواجه العرب تحدياً حضارياً ليس لهم خيار فيه ولم يكونوا طرفاً فاعلاً في ولادته، يعيش العرب اليوم، في عصر العولمة، أزمة هوية وحالة من الاغتراب الثقافي غير قادرين على التفاعل مع مستجدات العصر، ناهيك عن المساهمة الفاعلة في صياغة المستقبل.

٥- لا تزال الدول العربية كما يتضح من قراءة وتحليل مؤشرات ومعايير التنمية المتعارف عليها متخلفة، وعليه يمكن القول أن العقود الزمنية التي مضت من عمر الدول العربية كانت في مجملها عجافاً، فهي دول تعاني من اقتصاديات ضعيفة وواقع اجتماعي وفكري وثقافي وسياسي متخلف، كما أنها أخفقت في تحقيق المعادلة القائمة بين مفهوم الأمن والتنمية.

٦- أن استشراف مستقبل الوطن العربي من خلال ما جاء في الدراسة يشير إلى مزيد من التشرذم والانقسامات والتبعية للخارج من ناحية، وإلى تبعات اقتصادية واجتماعية خطيرة، وإلى ضياع للحقوق العربية في فلسطين والعراق والسودان، وربما في مناطق أخرى تبدو اليوم آمنة في ظل تنامي ظاهرة (تسونامي الربيع العربي) الذي بدأ يطيح بالأنظمة العربية الواحد تلو الآخر فيما يبدو أنه (سايكس بيكو) جديدة تشهدها الأمة العربية ليعيد التاريخ نفسه ويبقى العرب يتفرجون على مصارعهم، حيث أن تقسيم الدول العربية وفقاً لمخطط التجزئة والتفتيت العرقي والطائفي إلى دويلات وكنتونات سياسية، سيناريو آخر تشهده المنطقة في ظل سياسة العولمة التي تقودها الولايات المتحدة، إن هذا السيناريو سيبقى يؤرق دعاة القومية العربية والإسلاميين على حد سواء، وإن الانتقال إلى سيناريو أكثر تفاؤلاً يتطلب إحداث نقلة نوعية على صعيد أنظمة الحكم لتصبح نظماً ديمقراطية تدين في تبعيتها للشعب، وتقوم على مبادئ الكفاءة والشفافية وسيادة القانون، وإذا ما تحقق هذا الشرط ستكون هناك قراءة أخرى تعتمد على معطيات تختلف كلية في مضمونها عن المعطيات القائمة في الوقت الحاضر، وإلى أن يتم ذلك سيبقى الإنسان العربي مأزوماً في شخصيته وفي فكره، لأنه باختصار نتاج لواقعه المأزوم، حيث لم يتولى العربي التخطيط السليم لواقعهم ومستقبلهم، وإذا لم يتولى العرب التخطيط لأنفسهم، تولى غيرهم التخطيط.

التوصيات

تتوزع التوصيات على المستويين القطري والقومي في تحديد سبل مواجهة التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن (٢١) والمتمثلة بالمخططات الاستعمارية الجديدة والقوى الإقليمية الطامعة والكيان الصهيوني ومخططاته العدوانية التوسعية عبر ما يلي:

١- قيام الدول العربية بدعم الموقف الفلسطيني ورفده بأسباب القوة التي تكفل ديمومته واستمراره، ليتمكن من انتزاع أكبر قدر من الحقوق من الكيان الصهيوني، ودفع الساحة الفلسطينية لتكون الساحة التي تشل قدرة (إسرائيل) على العمل خارج الحدود القائمة الآن بمعنى أن يكون للنضال الفلسطيني بدعم من الدول العربية القدرة على جعل (إسرائيل) تنكفي إلى

الداخل لمواجهة المصاعب التي تنجزها نضالات الشعب الفلسطيني وهو يمتلك طاقات مشهودة على امتداد ساحه وزمن الصراع العربي- (الإسرائيلي).

٢- محاولة إيجاد المناخات الملائمة لرفد حركة الأقطار العربية المشرقية بعوامل قوة مضافة من خلال صيغ الحوار الستراتيجي مع إيران تمهيداً لتنسيق الجهود لإفشال ((نظرية الاحتواء المزدوج)) الأمريكية التي تستهدف إيران والعراق معاً، ولإفشال المخطط (الأمريكي- الإسرائيلي) الذي بقدر ما يستهدف المنطقة العربية، فلن تكون إيران بمنأى عن مخاطرة وبما يسهم في إفشال مخطط (شد الأطراف).

٣- التحرك باتجاه تركيا كمجموعة عربية وفي إطار العمل الدبلوماسي لتشكل مجموعة ضغط على تركيا للحد من اندفاعها بالتحالف مع الكيان الصهيوني، وشرح مخاطر هذا التحالف على العلاقات (العربية- التركية)، وبما يهدد مصالح تركيا في الوطن العربي.

٤- قيام الأقطار العربية بالعمل على سحب أقطار الخليج العربي (قطر والإمارات عمان والبحرين) كمرحلة أولى، والحد من تطبيع من لديه علاقات مع (إسرائيل)، والتحرك باتجاه الأقطار العربية الخليجية الأخرى كمرحلة ثانية لغرض إحياء النظام العربي على أسس جديدة تتلاءم مع التحديات التي تواجه كل الأقطار العربية.

٥- أن تلعب مصر، دوراً في تعزيز وتفعيل دور الجامعة العربية (بوصفها الدوله المقر) كإطار مؤسساتي للعمل العربي تمهيداً لإعادة صياغة آلية للعمل القومي، وتطوير المواثيق والاتفاقيات العربية بما فيها ميثاق الجامعة العربية بما يضمن وحدة وسلامة وأمن وسيادة كل الأقطار العربية، تمهيداً للتكامل الوظيفي بينها مجتمعة على طريق إنشاء تجمع مشابه للاتحاد الأوربي في بداياته الأولى.

٦- لغرض إفشال ((مخطط التجزئة والتفتيت العرقي والطائفي)) الذي يرتكز على التعدد القومي والديني والطائفي والمذهبي، وتطويق وإجهاض المشروع الصهيوني الهادف إلى تمزيق الأمة العربية.

المصادر

المصادر العربية

- القرآن الكريم.

١- أحمد سليم البرهان ، ((مصادر القوة العربيه والسياسية الخارجيه الامريكية :أمكانات التأثيروالتأثر)) ، المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد ١٣ (شتاء ٢٠٠٧)

٢- أكرم ضياء العمري ، ((التراث والمعاصره)) ،(د.م) :الاتحاد الوطني لطلبة الامارات العربية المتحدة ١٩٩٠.

٣- أسماعيل الكيلاني ، ((فصل الدين عن الدولة)) ، (بيروت : المكتب الاسلامي ، ١٩٨٠) .

٤- أحمد صدقي الدجاني ، (الفكر العربي والتغير في المجتمع العربي) ، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٥) .

٥- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٦ ، (أبو ظبي ، صندوق النقد العربي ، ٢٠٠٦) .

٦- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٤ ، (أبو ظبي ، صندوق النقد العربي ، ١٩٩٤) .

٧- أماني كمال ، (أثر الحقبة النفطيه على أوضاع المرآه العربيه) ،شؤون اجتماعية ، العدد ١٩ ،خريف ١٩٨٨) .

٨- أحمد شكاره ، (الحوار بين الشمال والجنوب) ، (العين ، مؤسسة العين للنشر والتوزيع ، ١٩٨٨) .

٩- تقرير التنميه البشريه لعام ٢٠٠٦ : فيما بعد الندوه : القوة والفقر وأزمه المياه العالميه ، (نيويوك ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ٢٠٠٦).

١٠-تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ : (التعاون الدولي على مفترق طرق : المعونه والتجارة والامن في عالم غير متساو) .

١١- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ ، (نيويورك :برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ١٩٩٦) .

١٢-تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٥ : نحو نهوض المرآه العربية في الوطن العربي ، (نيويورك :برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ٢٠٠٦) .

١٣-جوزيف نجار ، أوربا ومصير المشرق العربي ، (بيروت : المؤسسه العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٦) .

١٤- جورج مصري ، مشكلة البحث العلمي في الوطن العربي : الحالة الجامعية ، مستقبل العالم الاسلامي ، العدوان ١٢-١٣ ، خريف ١٩٩٤ .

١٥-حسن حمدان الحكيم ، العرب وأمريكا والنظام الدولي الجديد) ، المجلة العربية للدراسات الدولية ، (صيف – خريف ١٩٩٣) .

١٦- خليل حسين ، الجغرافية السياسية ، ط ١ ، دار المنهل الكناني ، ٢٠٠٩ .

١٧- حسن حمدان العلكم (بيئه صنع القرار الخارجي ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد ٧ (تشرين الثاني / نوفنبر ١٩٩٣) .

١٨- حسن حمدان العلكم ((السلام بين العرب واسرائيل : دراسة استشرقية)) مجلة العلوم الاجتماعية السنة ٢٤ ، العدد ٤ ، شتاء ١٩٩٦) .

١٩- سوزان فوزي (الثورة المعلوماتية والتكنولوجية وسياسة التنمية) ، دار المنهل البناني للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط٦ ، ٢٠٠٩ .
٢٠- محمد ابو الاسعاد ، امريكا جذور الغزو والعولمة ، (القاهرة ، سيناء للشر ، ٢٠٠١) .
٢١- عوني فرسخ ، الضروف الاقليمية في الوطن العربي ، (بيروت اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين ١٩٧٤) .
٢٢- عوني فرسخ ، الاقليات في التاريخ العربي منذ الجاهلية والى اليوم) بيروت ، لندن ، رياض الريس للكتب والنشر ، ١٩٩٤ .
٢٣- طه حسين ، ((مستقبل الثقافه)) في محمد الرميحي ((الخليج ليس نفطاً)) دراسة في اشكالية التنمية والوحده (الكويت شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، ١٩٨٣ .
٢٤- ضياء الدين سودار وميريل وين وديفز ، ((لماذا يكره العالم امريكا)) ، ترجمة معين الاملم ، الرياض ، مكتبة العيكان ٢٠٠٥) .
٢٥-علي المغفلي ، التقرير الاستراتيجي الخليجي ، ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ ، (اغلشارقة ، مركز الخليج للدراسات ، ٢٠٠٥) .
٢٦- حسن حمدان العليكم ، ازمة الغذاء في الوطن العربي : التحديات وافاق المستقبل) ، السيسة الدولية ، السنة ٣٢ ، العدد ١٢٣ (كانون الثاني / يناير ١٩٩٦) .
٢٧- عبد المنعم المشاط ، التنمية السياسية في العلم الثلث : نظريات وقضايا (العين : مؤسسة العين للنشر والتوزيع ، ١٩٨٨) .
٢٨- عبد الطيف زرنه جي في (المهندس العربي ، سوريا ، العدد ١٢٣ ، ١٩٩٦) .
٢٩- محمد النقبي في : التقرير الاستراتيجي الخليجي ، ٢٠٠٤-٢٠٠٥) .
٣٠- موزه عبيد غباشي ، (اثر القيم على المرآه العامله في مجتمع الامارات العربة المتحدة) شؤون اجتماعية ، العدد ١٨ ،(صيف ١٩٨٨) .
٣١- د. معن النقري ، (المعلوماتية والمجتمع ، مجتمع مابعد الصناعة ومجتمع المعلومات ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ٢٠٠١ .
٣٢- وميض عمر نضمي ، قضية التخلف والتقدم مع التركيز على التجربة العربية ، (بيروت ، الؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٥) .
٣٣- د. سليمان رشيد سلمان ، (البعد الاستراتيجي للمعرفة) مركز الخليج للبحاث ، ٢٠٠٤ .
٣٤- شمعون بيريز ، الشرق الاوسط الجديد ، (عمان : دار الخليل ، ١٩٩٤) .
٣٥- دان هور منيتز وموشي لبساك ، الديمقراطية والامن في حالة صراع مستديم ، (عمان ، الجامعة الاردنية ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، ١٩٩٦) .
٣٦- شمعون بيريز ، (الشرق الاوسط الجديد) ، ترجمة غازي السعدي ، (عمان : دار الجليل للنشر والدراسات الفلسطينية ، ١٩٩٤) .

المصادر الأنكليزية:

١. **Albert Hourani, Arabic Thought in the Liberal Age, ١٧٩٨-١٩٣٩, (New York) Oxford university press, ١٩٦٢).**
٢. **William Blum, Rouge state, A guide to the world only super power, (morro, Canada: Canada: Common courage press, ٢٠٠٥.**
٣. **Mohammed Ayoob, The Third world security predicament: state making, Regional Conflict and the international system, Emerging global Issues, (Colorado, Lynne Rienner publishers, ١٩٩٥).**
٤. **Zbigniew Brezenski "Between two ages: America's role in the New York, ١٩٧٠.**
٥. **Avid Stout, "Israel's Nuclear Arsenal Vexenixon", New York Times, ٢٩/١١/٢٠٠٧.**

The Challenges that Face the Arab Home Land In The twentieth century .. A Predictive study

Dr. Muhammad Abdul Majeed Abdul Baqi
Academic Title : Instructor
Degree : PhD

ABSTRUCT

Enjoy the Arab world potential human and material is enormous, in addition to the strategic location qualify him to play a leading role in the contemporary international system, at a time has the Fed several Arab countries a huge stock of oil is accounted for (٤٥٪) of the global stock of this wealth, and reaches the value of investment Arabic external to the (١٤٠٠ Billion $).

A number of Arab backwardness of scientific, cultural, social and weigh the debt burden of a number of other Arab countries, with an estimated total debt Arab in ٢٠٠٦, about (٨٠٠ billion $).

In this paper we will review the challenges facing the Arab world countries, which are many and serious, as a part of Geopolitics is designed to examine the elements of strength and weakness in the construction of Arab States, therefore embarked study to discuss and diagnose phenomena geopolitical and down to determine effective solutions to insure that the Arab world a bright future among the nations of the earth through the debate and simulate minds and purpose solutions according to in-depth understanding of the problems of political and tracks the economic and its social. Through study of the challenge of civilization faced by the Arabs and the crisis of Arab identity in a changing world and a and renewed and discussed issues of development and underdevelopment in the Arab world , then the implications of the new international order on the Geopolitical realities Arab, and finally challenge the Zionist, which is (motivation contrast). The sustainability of the Arab nation and the loss or fragmentation of identity in a globalized world , with other nations enjoy the distinct character of civilization , spread over continents of this planet.